مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه) وأثرها في تحرير مرتبة الراوي

دراسة نظرية تطبيقية

*محمد حسن محمد قرقد [1]
سالم البشير سالم شعبان[1]
[1]قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة مصراتة

الملخص

نتيجة لاجتهاد علماء الجرح والتعديل في الحكم على رواة الحديث، وقع اختلاف بين علماء الجرح والتعديل في الحكم على بعض الرواة بين مجرح ومعدل، واحتاج النقاد إلى ترجيح أحد الحكمين لتحرير مرتبة الراوي، ومما استخدم في الترجيح قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)، فقد وردت العديد من النصوص عن أئمة الحديث تدل على استعمال هذه القاعدة، خصوصا في الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل، كما استخدمت القاعدة أيضا في التمييز بين الرواة الذين من نفس البلد مع تشابه في الأسماء، واستخدمت أيضا في ترجيح رواية الراوي الذي يكون من بلد الشيخ على الراوي الغريب؛ لأن أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، مع التنبيه على أن يكون الجارح أو المعدل من بلد الراوي من العلماء العارفين بالجرح والتعديل، وأن لا يكون في الجرح أو الجارح من أهل البلد مانع يمنع الأخذ به.

الكلمات المفتاحية: أدرى، أهل، بلد، حديثه، الراوي، مرتبة.

Title (the people of a narrator’s land know his hadith Better) and its lmpact on Determining the Rank 0f the Narrator. Atheoretical and Applied study

*Mohamed Hasan Mohamed Gerged[1]
Salem AL-Bashir Salem shaaban[1]
[1]Department of fundamentals of Religion faculty of lslamic studies university of misrata

Abstract:

As a result of the efforts of scholars of criticism and authentication in judging the narrators of hadith, there was a difference between scholars of criticism and authentication in judging some narrators between criticizing and approving, and critics needed to give preference to one of the two judgments to determine the rank of the narrator. Among what was used in giving preference was the rule that the people of the narrator’s country know his hadith best, as many texts were reported from the imams of hadith indicating the use of this rule, especially in giving preference when criticism and authentication conflict. The rule was also used to distinguish between narrators from the same country with similar names, and it was also used to give preference to the narration of a narrator who is from the sheikh’s country over a stranger’s narrator; because the people of the country are more knowledgeable about the hadith of their sheikhs, with the warning that the critic or authenticator from the narrator’s country should be from the scholars who are knowledgeable about criticism and authentication, and that there should be no

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني mhmyaaamk@gmail.com تاريخ استلام البحث 20أكتوبر 2024
استلام رد المحكمين 13 ديسمبر 2024 - تم قبوله 8 يناير 2024

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

impediment in the criticism or authentication from the people of the country that prevents taking it .

Keywords :country - his hadith-- I know better- narrator- People - rank.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الله تعالى قد حفظ الدين بحفظ القرآن بتدوينه وحفظه في الصدور، وحفظ السنة بأن سخر لها رجالا أفذاذا بذلوا أعمارهم وأوقاتهم وأموالهم في جمعها وروايتها ونقلها لمن بعدهم، وهيأ لها علماء ربانيين تتبعوا رواياتها ونقدوا أسانيدها ورواتها، ليصلوا لتمييز صحيح السنة من سقيمها، وسار أولئك الأئمة في نقد السنة على قواعد وضوابط تواصلوا بها وتوارثوها، مأخوذة في جملتها من نصوص الشرع وعموماته.

وهذه القواعد والضوابط في غالبها تطبيقية لم تدون في كتب مستقلة.

وبعد انقضاء عصر الرواية وانقراض أولئك الأئمة احتاج الناس إلى معرفة هذه القواعد وتحريرها واستعمالها وتطبيقها، للحكم على الأحاديث وأسانيدها.

فبذل العلماء جهودا كبيرة في جمعها وحصرها وتقريبها لطلبة العلم، وهذا العمل ليس باليسير، ومن هنا جاء هذا البحث ليبرز واحدة من هذه القواعد المهمة، ويبين كيف استعملها العلماء في الحكم على راوي الحديث وتحرير مرتبته جرحا أو تعديلا وهي: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)، فكان عنوان بحثنا: (قاعدة أهل بلد الراوي أدرى بحديثه وأثرها في تحرير مرتبة الراوي دراسة نظرية تطبيقية)، وقد حَوَت المقدمة على عناصر مهمة متمثلة في الآتي:

أولا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- تسليط الضوء على قاعدة مهمة تستخدم في الحكم على الرواة، مما يساعد في توضيح كيفية بناء هذه القواعد وأثرها في علم الحديث.

2- الإسهام في تطوير معايير أكثر دقة في تقييم رواة الحديث والحكم عليهم.

3- ساعد البحث في إيضاح تأثير البيئة الاجتماعية والجغرافية للراوي على الحكم على حديثه، مما يعزز فهم النقاد والمحدثين لطرق تقييم الرواة.

4- يعزز البحث الفهم بأن علماء كل بلد قد يكون لهم دور أكبر في الحكم على رواة بلدهم بحكم معرفتهم بالأحوال والطبائع الخاصة بمجتمعهم.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ثانيا: مشكلة البحث:

يحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- متى يلجأ إلى هذه القاعدة؟

2- ما المراد بقاعدة أهل بلد الراوي أدرى بحديثه؟

3- هل تعتبر قاعدة فاعلة في تحديد مرتبة الراوي؟

4- هل اعتمد العلماء على هذه القاعدة في تحرير مرتبة الراوي عبر العصور؟

5- إلى أي مدى تؤثر أقوال أهل بلد الراوي في تحرير مرتبته؟ وهل يمكن اعتبار أهل بلد الراوي هم الأقدر دائماً على تقييمه؟

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- توضيح مفهوم قاعدة (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه).

2- بيان أثر القاعدة في الحكم على الرواة وتحرير مرتبتهم من خلال مراجعة تطبيقات العلماء لها في الجرح والتعديل.

3- عرض أقوال العلماء وتطبيقاتهم للقاعدة وما إذا كان بعضهم يعطيها أولوية في الحكم على الرواة.

4- إبراز دور القاعدة في مواقف تعارض الجرح والتعديل وبيان دورها في ترجيح رأي على آخر عندما تتعارض أحكام الجرح والتعديل.

رابعا: الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان – فيما اطلعا عليه – على دراسة بنفس هذا العنوان وكامل مضمونه، إلا ما جاء في كتب الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وقد تناولت القاعدة كقرينة من قرائن الترجيح.

خامسا: المنهج:

وظفَّنا في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي في بيان ماهية تعارض الجرح والتعديل وموقف العلماء منه وبيان أسبابه، وكذلك في التعريف بالقاعدة وتحليل آراء العلماء فيها واستخدامهم لها، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي والتحليلي في جمع أقوال العلماء حول راو معين وتحليلها، وبيان مدى استخدام القاعدة في تحرير مرتبته.

سادسا: خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة تتضمن: أهمية البحث، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: تعارض الجرح والتعديل

المطلب الأول: مفهوم تعارض الجرح والتعديل وموقف العلماء منه.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

المطلب الثاني: أسباب تعارض الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: قاعدة: أهل بلد الراوي أدرى بحديثه

المطلب الأول: التعريف بقاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)، وبيان أثرها في تحرير مرتبة الراوي

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية لقاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ونسأل الله تعالى الإخلاص في القول والفعل، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

التمهيد

علم الجرح والتعديل [1] من أسمى العلوم وأهمها؛ لما يترتب عليه من معرفة أحوال الرواة وتمييز أحاديثهم الثابتة من الأحاديث الضعيفة والواهية، وهو أحد علوم نقد السنة، وله قواعده وضوابطه.

والناظر في أحوال رواة الحديث، يرى أنهم على أربعة أحوال[2] وهي:

1- ثقة متفق على توثيقه. قال الذهبي: " الثقة من وثقه كثير ولم يضعف"[3].

2- ضعيف متفق علي تضعيفه، وهو الذي فقد شرطي العدالة والضبط أو أحدهما[4].

3- مجهول: وهو الذي لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين[5]، وقد عرفه الخطيب بقوله: " المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد "[6].

4- مختلف فيه جرحا وتعديلا: وهو الذي وثقه قوم وتكلم فيه آخرون.

وقد أشار ابن حجر إلى نحو هذا التقسيم لأحوال الرواة بقوله: " من المهم عند المحدثين معرفة أحوال الرواة تعديلا وتجريحا، وجهالة؛ لأن الراوي إما أن تعرف عدالته، أو يعرف فسقه، أو لا يعرف فيه شيء من ذلك "[7] .

والنوع الأخير من الرواة وهو (المختلف فيه)، ويطلق عليه عند علماء المصطلح (تعارض الجرح والتعديل)، وهو الذي عليه أكثر قواعد الجرح والتعديل؛ لأن راوي الحديث إذا كان قد حكم بتوثيقه، فحديثه مقبول صحيح أو حسن، وإذا حكم بتضعيفه،

(1) الجرح: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردها.
والتعديل: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته. ضوابط الجرح والتعديل ص 16،17.
(2) ينظر: دراسة الأسانيد للشايع: ص57.
(3) الموقظة ص 78.
(4) ينظر: دراسة الأسانيد للشايع: ص67.
(5) نزهة النظر ص107.
(6) الكفاية ص89.
(7) نزهة النظر ص 165.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

فحديثه مردود ساقط، وإذا لم يكن فيه حكم بتعديل ولا جرح يتوقف فيه، أما إذا وقع الخلاف فيه بين معدل ومجرح، فهو هنا يحتاج لقواعد وقرائن يجمع بها بين الأقوال، أو يرجح بها أحدها.

وسنتناول في هذا البحث واحدة من القرائن التي يعتمد عليها في ترجيح تعديل الراوي أو جرحه، وهي قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه).

المبحث الأول: تعارض الجرح والتعديل

المطلب الأول: مفهوم تعارض الجرح والتعديل وموقف العلماء منه

المراد بتعارض الجرح والتعديل: هو أن يقع اختلاف بين علماء الجرح والتعديل في الحكم على راوي الحديث، بألفاظ تحمل معنى التعديل وأخرى تحمل معنى الجرح، لنفس الراوي، مما يجعل الناظر فيه يستصعب الوصول لحكم على هذا الراوي.

مثاله: عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: لا يحتج به، وكذا قال أبو حاتم، وضعفه النسائي، وقال أحمد: مضطرب الحديث، ووثقه مالك، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وفي حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب وما حدث به بالعراق فهو مضطرب. وقال الآجري عن أبي داود: كان عالما بالقرآن عالما بالأخبار وقال الترمذي والعجلي: ثقة، وصحح الترمذي عددا من أحاديثه [8].

واختلاف العلماء النقاد في الحكم على الراوي الواحد جرحا وتعديلا هو نتيجة لاجتهادهم، واختلافهم في وجهات النظر، وهو أمر واقع في جميع العلوم، قال الترمذي: " وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم "[9]. وقال المنذري: " واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحا، في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك، كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلا له عن غيره بطريقه، والله عز وجل أعلم "[10].

وهذا الاختلاف في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، نتج عنه اختلاف في أيهما يقدم؟ على مذاهب أشهرها:

1- مذهب تقديم الجرح مطلقًا

(8) ينظر: ميزان الاعتدال: 275/2، وتهذيب التهذيب: 171/6،172.

(9) العلل الصغير: ص756.

(10) جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: ص83.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

يرى بعض العلماء أن الجرح يُقدَّم على التعديل مطلقا عند التعارض؛ لأن الجارح يملك زيادة علم لم يطلع عليها المعدل؛ ولأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل، وعزاه الخطيب للجمهور، وكذا صححه الأصوليون كالفخر والآمدي، وصححه ابن الصلاح ورجح تقديم الجرح وأنه الأولى ولو كان عدد المعدلين أكثر [11]. قال الصنعاني: وهذه القاعدة [الجرح مقدم على التعديل] لو أخذت كلية لم يبق لنا عدل إلا الرسل؛ فإنه ما سلم فاضل من طاعن من ذلك لا من الخلفاء الراشدين ولا أحد من أئمة الدين كما قيل، فالقاعدة ظاهرية يعمل بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل[12].

2- مذهب تقديم التعديل على الجرح المبهم

يرى بعض العلماء أن التعديل يُقدَّم على الجرح ، خاصة إذا كان الجرح غير مفسَّر، أي أن الجارح لم يذكر سبب الجرح؛ لأن التعديل دليل على أن الراوي عدل في الظاهر ولم يظهر فيه ما يخالف العدالة، بينما قد يكون الجرح مجرد انتقاد غير واضح السبب [13].

3- مذهب التفصيل: تقديم الجرح المفسَّر

بعض العلماء يفرقون بين الجرح المفسَّر وغير المفسَّر؛ فإذا كان الجرح مفسَّرًا – أي ذكر فيه أسباب الجرح – فإنه يُقدَّم على التعديل، وأما إذا كان الجرح غير مفسر، فلا يُقبل، ويُقدَّم التعديل عليه، لأن الجرح المفسر فيه زيادة علم، ويكشف عن عيب في الراوي قد لا يعلمه المعدل، وأما الجرح غير المفسر فلا يمكن قبوله بدون معرفة أسبابه[14]. وقد خص الذهبي تقديم الجرح المفسر بما إذا كان الناقد من المتشددين المتعنتين في الجرح وعارضه إمام معتدل[15].

4- مذهب الموازنة بين الجرح والتعديل

بعض العلماء يفضلون الموازنة بين عدد الجارحين والمعدلين، ودرجة العلماء في الجرح أو التعديل؛ فإذا كان الجارحون أكثر عددًا أو أقوى علمًا يُقدَّم الجرح، وإذا كان المعدلون أكثر يُقدَّم التعديل. هذا المذهب يعتمد على تقدير وزن الجرح والتعديل بناءً على عدد النقاد ومراتبهم في العلم [16]. قال الخطيب: " وقد اعتلت هذه الطائفة بأن كثرة المعدلين تقوي حالهم ، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم "[17].

(11) ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص107، ومعرفة أنواع علوم الحديث: ص109، وفتح المغيث بشرح الفية الحديث: 33/2.
(12) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: ص112 بتصرف.
(13) ينظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث: 35/2.
(14) ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص108، ونزهة النظر: ص139، وفتح المغيث بشرح الفية الحديث: 34/2،35.
(15) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: 438/3.
(16) ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص107، ومحاسن الاصطلاح: ص294، وفتح المغيث بشرح الفية الحديث: 36/2..
(17) الكفاية في علم الرواية: ص107.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

5- مذهب التوقف عند تعارض الجرح والتعديل

بعض العلماء يرون التوقف عن قبول أو رد الراوي في حالة تعارض الجرح والتعديل بشكل لا يمكن فيه ترجيح أحد القولين، فلا يرجح أحدهما على الآخر إلا بمرجح، قال السخاوي: " حكاه ابن الحاجب، ووجهه أن مع المعدل زيادة قوة بالكثرة، ومع الجارح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن "[18].

وإضافة إلى هذه الأقوال هناك قواعد وضوابط وقرائن يلجأ إليها علماء الجرح والتعديل ونقاد الحديث، للوصول إلى حكم نهائي في الراوي، بحيث يرجح تعديله أو جرحه، وبالتالي قبول حديثه أو رده، وهذا مرجعه إلى أن علم الجرح والتعديل هو علم اجتهاد النقاد ممن خبروا أحوال الرواة والمرويات.

قال اللكنوي في الرفع والتكميل: " فالحاصل أن الذي دلت عليه كلمات الثقات وشهدت به جمل الأثبات هو أنه إن وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان قدم التعديل، وكذا إن وجد الجرح مبهما والتعديل مفسرا قدم التعديل، وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسرا سواء كان التعديل مبهما أو مفسرا، فاحفظ هذا فإنه ينجيك من المزلة والخطل ويحفظك عن المذلة والجدل "[19].

وهذا الاختلاف بين العلماء في الراوي الواحد، هو دليل على عصمة هذه الأمة، وعدم اجتماعها على ضلالة، قال الذهبي: " ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة [20]، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد، والله الموفق " [21].

المطلب الثاني: أسباب تعارض الجرح والتعديل.

هناك عدة أسباب منهجية وفكرية تؤدي إلى اختلاف العلماء في الراوي جرحا وتعديلا، وفيما يلي أبرز هذه الأسباب:

1- اختلاف منهجية العلماء في الجرح والتعديل:

تباينت مناهج العلماء في هذا العلم بناءً على اختلاف في رؤية كل منهم لمعايير العدالة والضبط، وكذلك درجة التشدد أو التساهل في الحكم على الرواة، فبينما نجد من العلماء من يغلب جانب الحيطة والتحرز، مثل: ابن معين وأبي حاتم الرازي، ويميل إلى التشدد في الجرح لضمان سلامة الأحاديث، نجد آخرين يتسمون بشيء من التساهل، مثل الترمذي والحاكم، الذين يميلون إلى قبول الرواة ما لم يظهر فيهم جرح واضح مؤثر، كما نجد من وصف بالاعتدال كالبخاري وأحمد بن حنبل.

(18) فتح المغيث بشرح الفية الحديث: 36/2.

(19) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ص 120.

(20) قال عبدالفتاح أبو غدة في تحقيقه للموقظة: ص84، معلقا على كلام الذهبي: " هذه العبارة واضحة الدلالة والمراد تمام الوضوح، وهو أن الله تعالى قد حفظ هذا الدين، وحفظ علماءه وعصمهم من أن يجمعوا على تضعيف ثقة، أو على توثيق ضعيف، حفظا منه سبحانه لهذا الدين ".

(21) الموقظة: ص84.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

هذا التباين في المنهجيات قد أدى إلى اختلافات بين العلماء في الحكم على كثير من الرواة، حيث قد يُوثق أحدهم راويًا بينما يجرحه آخر، وذلك نتيجة لتقديرهم المختلف لمعايير العدالة والضبط وللأسباب التي تدعو إلى جرح الراوي أو تعديله. لذا، فإن فهم هذه الاختلافات المنهجية يعد ضرورة لاستيعاب أحكام العلماء حول الرواة، وكذلك لمعرفة كيف يمكن الجمع بين تلك الأحكام أو الترجيح بينها.

قال الذهبي في تصنيف النقاد وعلماء الجرح والتعديل: " قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون، وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون، وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون." [22].

2- الاختلاف في أصول الجرح والتعديل:

اختلاف العلماء في أصول الجرح والتعديل كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى تعارض أقوالهم في الحكم على الرواة؛ فقد تبنَّى كل عالم منهجًا مختلفًا في تقييم العدالة والضبط، وكذلك في تحديد متى يُعتبر الجرح مقبولا أو التعديل كافيًا.

وقد اختلفوا أيضا في قواعد متعددة في الجرح والتعديل، مثل: التعديل بواحد، والتعديل على الإبهام، وكالخلاف في رواية المبتدع، فمنهم من قبلها مطلقا، ومنهم من ردها مطلقا، ومنهم من فصل بين الداعية وغير الداعية، وغيرها [23].

وهذا الاختلاف في الأصول والقواعد التي يعتمدها كل عالم جعل الحكم على الرواة مسألة صعبة، وأدى إلى وجود تباين واضح في تقييم بعض الرواة، ومن هنا تأتي أهمية دراسة أصول الجرح والتعديل لفهم أسباب التعارض في أحكام العلماء وكيفية التعامل مع هذا التباين في تقييم الرواة.

3- الاعتماد على روايات مختلفة عن الراوي

يعتمد العلماء في علم الجرح والتعديل بشكل كبير على نقل الشهادات والأخبار المتعلقة بالرواة، مما يؤثر على تصحيح أو تضعيف أحاديثهم، غير أن تعارض الجرح والتعديل في بعض الأحيان يعود إلى اعتماد العلماء على روايات مختلفة عن الراوي نفسه، فبينما قد يوثّق بعضهم الراوي بناءً على روايات تُثبت عدالته وضبطه، يأتي آخرون بروايات تفيد بوقوعه في أخطاء أو وجود ضعف في ضبطه أو عدالته.

(22) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: 171،172

(23) ينظر: أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص197.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

وهذا التباين في المصادر قد يكون نتيجة لاختلاف الفترة الزمنية التي نُقلت فيها الروايات، حيث قد يكون الراوي ثقة في مرحلة من حياته ثم يختلط أو يضعف في فترة لاحقة، وكذلك قد يعتمد بعض العلماء على شهادات شيوخ الراوي أو من عاشروه، بينما يستند آخرون إلى أقوال من جاء بعده، وكل هذا يؤدي إلى تباين في الحكم على الرواة، ويصبح التعارض بين الجرح والتعديل أمرًا واردًا عند الاعتماد على روايات متباينة [24].

4- **التوثيق والتضعيف المقيد أو النسبي**

من أسباب تعارض الجرح والتعديل في علم الحديث هو التوثيق والتضعيف المقيد أو النسبي، وهو اعتماد بعض العلماء على التقييد في تقييم مرويات الراوي، بينما يطلق بعض العلماء الحكم على كل مرويات الراوي دون اعتبار للتقييد، وهذا يعكس مدى تباين الاجتهادات بين المحدثين في الحكم على الراوي، ومن صورها التقييد بشيخ معين: (يخطئ في حديث فلان) أو (حجة في حديث فلان)، والتقييد بتلميذ معين، والتقييد بمكان، والتقييد بزمان، والتقييد بالتحديث من الكتاب، والتقييد بنوع من العلم [25].

5- **اختلاف اجتهاد العلماء في تقدير خطأ الراوي**

إن من أسباب تعارض الجرح والتعديل في الحكم على الرواة هو اختلاف العلماء في تقدير تأثير الخطأ الذي قد يقع فيه الراوي، فقد يُخطئ الراوي في بعض الأحاديث أو يُظهر ضعفًا في حفظه، ويختلف العلماء في مدى تأثير هذا الخطأ على عدالته وضبطه، فبينما يرى بعض العلماء أن هذا الخطأ يعد سببًا كافيًا لجرح الراوي وتضعيفه، يرى آخرون أن تلك الأخطاء ليست كافية لإسقاط عدالته إذا كانت قليلة ولا تخل بالثقة العامة في رواياته.

وهذا الاختلاف في الاجتهاد ينبع من تباين معايير العلماء في تقدير مدى الخطأ المسموح به أو المقبول لدى الراوي، وكذلك من اختلافهم في تقدير مدى تأثير ذلك الخطأ على الرواية ككل، وبالتالي يظهر التعارض بين الجرح والتعديل عندما يميل بعض النقاد إلى التشدد في الحكم على الراوي نتيجة لأخطائه، بينما يتساهل آخرون ويقبلون روايته رغم وجود تلك الهفوات [26].

6- **جرح الراوي بما ليس بجرح**

إن من أبرز أسباب تعارض الجرح والتعديل في الحكم على الرواة هو وقوع بعض العلماء النقاد في جرح الراوي بما لا يعد جرحًا حقيقيًا عند آخرين، أو بسبب اختلافهم في أسباب الجرح ذاتها، فقد يقوم أحد العلماء بتجريح الراوي بناءً على اعتبارات شخصية، أو أمور لا تؤثر في عدالته وضبطه، مثل الخلاف في مسائل فقهية أو مذهبية، أو الاعتماد على صفات

(24) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل: ص65، ودراسة الأسانيد للشايع: ص 81.
(25) ينظر: دراسة الأسانيد للشايع: ص 79.
(26) ينظر: أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص195.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

خلقية لا علاقة لها بأمانة الرواية، وفي المقابل قد يرى علماء آخرون أن هذه الأسباب لا تعد جرحًا معتبرًا ولا تؤثر في أهلية الراوي لنقل الحديث.

وهذا التباين في أسباب الجرح ينشأ أحيانًا من اختلاف اجتهادات العلماء في معايير الجرح، وكذلك في تحديد الأمور التي تستوجب الطعن في الراوي، فبينما قد يُضعف أحدهم الراوي لأسباب يراها مؤثرة، يتساهل آخرون في ذلك ويعدون ما استند عليه الناقد غير كافٍ للحكم على الراوي بالضعف أو الجرح، ونتيجة لهذا الاختلاف يظهر التعارض بين الجرح والتعديل، وتصبح مسألة الحكم على الراوي محل جدل بين العلماء [27].

قال ابن حجر: " وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق، وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو للتجامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدرا، أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به "[28].

7- اختلاف دلالة الاصطلاح [29]

من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى تعارض الجرح والتعديل بين العلماء هو اختلاف دلالة الاصطلاحات المستعملة في تقييم الرواة؛ فقد يستخدم بعض العلماء مصطلحًا معينًا للدلالة على ضعف طفيف في ضبط الراوي، بينما يراه آخرون جرحًا شديدًا، وبالمثل قد تُستعمل بعض الألفاظ عند بعض المحدثين بمعنى التعديل الجزئي أو النسبي، في حين يفهمها غيرهم على أنها تعديل مطلق، وهذا التباين في فهم وتفسير الاصطلاحات ينعكس بشكل واضح على حكم العلماء على الرواة، حيث قد يصف أحدهم الراوي بـ" صدوق " ويقصد بها تعديلاً من الدرجة الثانية، بينما يعتبره آخر ضعيفًا نسبيًا، وقد يؤدي هذا الاختلاف في دلالة الاصطلاحات إلى تضارب كبير في الحكم على الراوي نفسه بين من يعدّله ومن يجرّحه ما يجعل فهم سياق تلك المصطلحات ومعانيها الدقيقة أمرًا بالغ الأهمية في علم الجرح والتعديل.

قال الذهبي: نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة، أما قول البخاري: " سكتوا عنه "، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى: " تركوه "، وكذا عادته إذا قال: " فيه نظر "، بمعنى أنه: " متهم "، أو: " ليس بثقة "، فهو عنده أسوأ حالا من: " الضعيف "، وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: " ليس

(27) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ص106 ، ودراسة الأسانيد للشايع: ص80.
(28) فتح الباري: 285/1.
(29) ينظر: أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص197.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

بالقوي "، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ: " ليس بالقوي "، ويريد أنه: ضعيف [30].

بعد استعراض الأسباب المتعددة التي تؤدي إلى تعارض الجرح والتعديل، يتضح أن هذه الاختلافات تعكس عمق الاجتهادات العلمية التي بذلها العلماء في تقويم الرواة، مع مراعاة العوامل المختلفة التي تؤثر على أحكامهم، سواء تعلق الأمر باختلاف معايير العدالة والضبط، أو بتفاوت دلالة الاصطلاحات، أو حتى بالاعتبارات الشخصية والمذهبية؛ فإن هذه الأسباب جميعها تسلط الضوء على مدى تعقيد علم الجرح والتعديل، لذا فإن التعامل مع أحكام الجرح والتعديل يتطلب فهمًا دقيقًا للسياقات التاريخية والعلمية المحيطة بكل ناقد، مع تقدير الاجتهادات المختلفة التي ساهمت في تشكيل هذا العلم، والذي يعتبر ركيزة أساسية في حفظ الحديث الشريف ونقل السنة النبوية

المبحث الثاني: قاعدة: أهل بلد الراوي أدرى بحديثه

المطلب الأول: التعريف بقاعدة (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه) وبيان أثرها في تحرير مرتبة الراوي

قاعدة " أهل بلد الراوي أدرى بحديثه ": هي من القواعد التي لجأ إليها علماء ونقاد الحديث عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وتعني أن أهل البلد الذي ينتمي إليه الراوي هم الأكثر دراية ومعرفة بحاله وحقيقة أمره فيما يتعلق بمروياته، واتصافه بالعدالة والضبط، أو جرحه وعدم أهليته، ويرجع ذلك إلى ارتباطهم الوثيق به وبمحيطه، مما يجعلهم أقدر من غيرهم على تقييم درجة صدقه وضبطه، حيث يكون لأقوال النقاد من بلد الراوي ثقل خاص، نظرًا لاطلاعهم الأوسع على عدالته الظاهرة والباطنة وعلى درجة ضبطه لمروياته.

وقد وردت العديد من النصوص عن أئمة الحديث تدل على استعمال هذه القاعدة، خصوصا في الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل، مثل قول حماد بن زيد: " كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ونحدث عنه ونحسن عليه الثناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول، وكان يقول: أهل بلد الرجل أعرف بالرجل "[31] والذي يشير بوضوح إلى أن الناقد من بلد الراوي يكون أقدر على تمييز حاله. ومثل قول أحمد بن حنبل عندما سأله أبو زرعة الدمشقي عن سعيد بن بشير الدمشقي، قال: " أنتم أعلم به "، وإنما قال أحمد ذلك لأن سعيداً وأبا زرعة دمشقيان[32]، وكان يحيى بن معين وأحمد بن حنبل يرجعان إلى قول محمد بن عبد الله بن نمير – وهو من نقاد الكوفيين – في تقييم شيوخ الكوفة؛ لكونه أكثر علماً بهم[33]، وقال ابن عدي في (شقيق الضبي): " كوفي لا أعرفه إلا هكذا، وكان من قصاص أهل الكوفة، والغالب عليه القصص، ولا أعرف له أحاديث مسندة كما لغيره، وهو مذموم عند أهل بلده، وهم أعرف به "[34].

(30) ينظر: الموقظة: ص82 بتصرف يسير.
(31) الكفاية في علم الرواية: ص106.
(32) ينظر: تاريخ أبو زرعة الدمشقي: ص540.
(33) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:320/1.
(34) الكامل في ضعفاء الرجال: 71/5.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

كما استخدمت هذه القاعدة في ترجيح رواية الراوي الذي يكون من بلد الشيخ على الغريب، لأن أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، كما أنهم أعلم بفتواهم من حيث الأصل.

قال عادل الزرقي: " فإذا اختلف على مالك، رجَّحنا المدنيين منهم، وإذا اختلف على قَتادة رجَّحنا البصريين منهم، وإذا اختلف على الأعمش أو أبي إسحاق رجَّحنا الكوفيين منهم، وهكذا، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك "[35].

ومثاله اختلاف آدم بن أبي إياس الخراسانيُّ وموسى التَّبوذكيُّ البصري على حماد بن سلمة – وهو بصري – في رفع حديث ووقفه، وقد رجَّح البخاري رواية موسى بوقف الحديث[36]، على رفع آدم له، والسَّبب في ذلك أن موسى بصري[37].

واستخدمت القاعدة أيضا في التمييز بين الرواة الذين من نفس البلد مع تشابه في الأسماء، قال ابن حجر: " راشد بن جندل اليافعي المصري، فرق ابن يونس بينه وبين راشد مولى حبيب بن أوس، وجعلهما صاحب الأطراف في ترجمة واحدة، وابن يونس أعلم بأهل بلده "[38].

وقد غر بعض العلماء ظاهر بعض الرواة الذين قدموا إليهم من بلد آخر، وحكموا عليهم وفق ما ظهر منهم، مع عدم علمهم بحكم أهل بلدهم عليهم، وهذا ما حدث مع الإمام مالك في حكمه على عبدالكريم بن أبي المخارق، قال ابن عبد البر: عبد الكريم بن أبي المخارق، لقيه مالك بمكة فروى عنه، وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، ومن أجل من جرحه واطرحه أبو العالية، وأيوب السختياني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمت غر مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غر الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته فروى عنه وهو أيضا مجتمع على تجريحه وضعفه [39].

كل هذه الأمثلة والأقوال تبين أثر هذه القاعدة في تحرير مرتبة الراوي، واعتماد العلماء عليها عند التعارض والاختلاف على الراوي، أو الاختلاف في ترجيح روايات الحديث، وغيرها، وذلك لأن الناقد إذا عدل أو جرح بلديه، كان أصح قولا من الغرباء، وذلك بسبب قربه منه ومعرفته بتفاصيل حياته.

تنبيه

عند استخدام هذه القاعدة ينبغي ملاحظة أمرين مهمين

(35) قواعد العلل وقرائن الترجيح: ص83.
(36) ينظر: التاريخ الكبير: 223/1.
(37) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح: ص84.
(38) تهذيب التهذيب: 225/3.
(39) التمهيد:65/20 بتصرف.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

أولا: ينبغي أن يكون الجارح أو المعدل من بلد الراوي من العلماء العارفين بالجرح والتعديل، ولا ينظر لكلام العامة من الناس عند التعارض، قال ابن حجر: " تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف بأسبابها؛ لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار.

والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبينا من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا "[40].

ثانيا: ينبغي ألا يكون في الجرح أو الجارح من أهل البلد مانع يمنع الأخذ به، كأن يكون سبب الجرح مما لا يجرح به، أو أن يكون الجارح مجروحا في نفسه، أو من المتشددين، أو من جرح الأقران، أو بينه وبين الراوي خلاف عقدي [41]، وغيرها. وفي هذا يقول ابن حجر: " وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين، جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط"[42].

وهذا الذي قرره الحافظ هو الحق – إن شاء الله – ويشهد له صنيع الإمام البخاري، فقد روى في صحيحه عن رجال كثيرين ضعفوا بسبب من هذه الأسباب، ولم ير ذلك قادحاً في عدالتهم وموجباً لرد رواياتهم[43].

ومن أمثلتها ما ذكره ابن حجر في فتح الباري قال: " أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وقد ينسب إلى جده، قال بن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني: قلت لأحمد إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له. قلت: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، وهو غير قادح، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان، روى عنه أحمد في مسنده، والبخاري في الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد، وروى له النسائي، وابن ماجه "[44].

ويتضح لنا مما سبق أن هذه القاعدة كانت محل عناية النقاد، بل ويلجؤون إليها وقت الحاجة عند الاختلاف على الراوي؛ لتساهم في تحرير مرتبته، ولتكون أحكامهم على الرواة والمرويات متزنة، وتضفي على الحكم دقة ووضوحا.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية لقاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)

اعتمد علماء الحديث والنقاد على هذه القاعدة في تقييم الرواة، وذلك من خلال الاعتماد على شهادات وأقوال المتخصصين من أهل بلد الراوي في الحكم عليه، سواءً بالعدالة أو الجرح، وذلك لأنهم أدرى بأحواله وتفاصيل سلوكه وسيرته التي قد تخفى على غيرهم.

(40) نزهة النظر: ص138،139 بتصرف.
(41) ينظر: أصول الجرح والتعديل: ص120.
(42) فتح الباري لابن حجر: 1/ 385.
(43) شرح الموقظة: ص34.
(44) فتح الباري لابن حجر: 1/ 386.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

وفي هذا السياق يقدم لنا التراث الحديثي نماذج عملية تبرز تطبيق هذه القاعدة وتأثيرها في الحكم على الرواة، وسنعرض فيما يلي بعض التطبيقات التي توضح كيف ساهمت هذه القاعدة في ضبط وتحرير مرتبة الرواة ضمن علم الجرح والتعديل.

1- الشعيثي. محمد بن عبد الله بن مهاجر الشعيثى النصري الدمشقي.

روى عن أبيه، والحارث بن سليمان بن بدل النصري وعداده في الصحابة، ومكحول الشامي، وجماعة، وروى عنه الوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد، ويزيد بن هارون، وعبد الله بن يزيد المقري، وآخرون، توفي بعد سنة أربع وخمسين ومائة بيسير [45].

قال أبو حاتم عن دحيم: " كان ثقة، وكان قديما يروي عن مكحول "[46].

قال عنه أبو حاتم الرازي: " ضعيف الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به " [47].

وقال المفضل بن غسان الغلابي: "ثقة"، وقال النسائي: " ليس به بأس "[48].

وذكره ابن حبان في الثقات[49].

قال ابن حجر: صدوق[50]. وهو الراجح، فقد وثقه المفضل ابن غسان وابن حبان، وقال النسائي: ليس به بأس، وما يرجح هذا القول أن دحيما وثقه أيضا، وهو بلديه وهو أعلم به.

وأما جرح أبي حاتم له فالجواب عنه أنه معروف بالتشدد في هذا الباب، وإذا انفرد بالجرح فيتأمل وينظر، فكيف إذا خالف كما هنا[51].

قال الذهبي في تصنيف النقاد وعلماء الجرح والتعديل: " قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلا مفسرا "[52].

فالذي ساهم في تحرير مرتبة الراوي هنا، ورجح تعديل الراوي على جرحه، هو أن من جرحه يعد في المتشددين، وأن من بين من وثقه من أهل بلده، وهم أدرى به من غيرهم.

2- عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبو بكر الكوفي

(45) ينظر: تهذيب التهذيب: 280/9.
(46) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:305/7.
(47) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:305/7.
(48) ينظر: تهذيب التهذيب: 281/9.
(49) ينظر: الثقات:407/7.
(50) ينظر: تقريب التهذيب: ص490.
(51) ينظر: دراسة الأسانيد للشايع: ص352.
(52) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: 172،171

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

أصله بصري، روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وإسحاق بن أبي فروة، والأعمش وغيرهم، وروى عنه ابن إسحاق، وأبو نعيم، والنفيلي، وغيرهم، توفي سنة سبع وثمانين ومائة(53).

وقد اختلفت أقوال النقاد فيه جرحا وتعديلا على النحو التالي:

- قال ابن المبارك: " ما تحملني رجلي إليه "، وقال الحسن بن عيسى سألت عبدالله بن المبارك عنه فقال: " قد عرفته "، وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه(54).
- قال وكيع: " كل حديث حسن عبد السلام بن حرب يرويه "(55).
- قال ابن سعد: " كان به ضعف في الحديث وكان عسرا "(56).
- قال ابن معين: " ليس به بأس يكتب حديثه "، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: " صدوق "(57).
- قال أحمد بن حنبل: " كنا ننكر من عبد السلام شيئا، كان لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد أو حديثين، سمعته يقول فيه حدثنا "(58).
- قال العجلي: " هو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به "(59).
- قال يعقوب بن شيبة: ثقة، في حديثه لين(60).
- قال أبو حاتم: " ثقة صدوق " (61).
- قال ابن عدي: " عبد السلام بن حرب لا بأس به "(62).
- قال الدارقطني: " ثقة حجة "(63).
- قال ابن حجر: في تقريب التهذيب: " أصله بصري، ثقة حافظ له مناكير "(64)، وقال في فتح الباري: له في البخاري حديثان أحدهما في الطلاق بمتابعة الأنصاري له، والثاني في المغازي بمتابعة حماد بن زيد فتبين أنه لم يحتج به وروى له الباقون(65).

(53) ينظر: تهذيب التهذيب: 316/6.
(54) الضعفاء الكبير: 69/3.
(55) المصدر نفسه.
(56) الطبقات الكبرى: 6/ 386.
(57) الكامل في ضعفاء الرجال: 24/7.
(58) الضعفاء الكبير: 69/3.
(59) معرفة الثقات: 94/2.
(60) ينظر: تهذيب التهذيب: 317/6.
(61) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:47/6.
(62) الكامل في ضعفاء الرجال: 24/7.
(63) سؤلات الحاكم للدارقطني: ص242.
(64) تقريب التهذيب: ص355.
(65) ينظر: تهذيب التهذيب: 420/1 بتصرف.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

يتبين من خلال هذه الأقوال اختلاف العلماء في الراوي جرحا وتعديلا، وإن كان من وثقه أكثر عددا، ونلاحظ هنا أن العجلي وصل إلى تحرير مرتبة الراوي اعتمادا على قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)، فرجح قول الكوفيين في توثيقه، ورد قول البغداديين في جرحه، بناء على أن عبد السلام بن حرب كوفي، ووثقه الكوفيون، وهم أهل بلده وهم أدرى بحاله من غيرهم، وكذلك ممن ذكر العلماء قوله وكيع بن الجراح وهو كوفي من أهل بلد الراوي وقد أثنى عليه[66].

3- أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم.

روى عن أنس، ومجاهد، وعطاء، وغيرهم، وروى عنه محمد بن إسحاق، وابن جريج، وعبد الله بن عامر الأسلمي، وغيرهم، توفي بعسقلان سنة: بضع عشرة ومائة، وهو ابن خمس وخمسين سنة[67].

قال ابن معين: " ثقة "[68].

وقال العجلي: " كوفي ثقة "[69].

قال يعقوب بن شيبة: " ثقة "[70].

قال أبو زرعة: " مكي ثقة "[71].

قال أبو حاتم: " ثقة "[72].

قال النسائي: " ليس به بأس "[73].

قال ابن عبد البر: " أبان بن صالح ضعيف "[74].

قال ابن حزم: أبان بن صالح: " ليس بالمشهور "[75].

وقال ابن حجر: أبان ابن صالح ابن عمير ابن عبيد القرشي مولاهم، وثقه الأئمة ووهم ابن حزم فجهله وابن عبد البر فضعفه، وهذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه[76].

ومما نلاحظه في هذا المثال أن ابن عبد البر وابن حزم اللّذيْن ضعّفا رواية أبان كلاهما من الأندلس، وجمهور النقاد الذين وثقوه هم من أهل المشرق والحجاز، وهم قريبون من الراوي، ومن الأمور التي قد يُضعَّف بها قول الناقد إذا خالف غيره

(66) ينظر: معرفة الثقات: 94/2، والضعفاء الكبير: 69/3.
(67) ينظر: تهذيب التهذيب: 94/1 .
(68) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 2/ 297.
(69) ينظر: الثقات للعجلي: 1/ 198.
(70) ينظر: تهذيب التهذيب: 95/1.
(71) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 2/ 297.
(72) ينظر: المصدر نفسه.
(73) ينظر: تهذيب التهذيب: 94/1.
(74) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 1/ 312.
(75) ينظر: المحلى بالآثار: 1/ 192.
(76) ينظر: تهذيب التهذيب: 95/1 ، وتقريب التهذيب: ص87.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من النقاد مسألة: (الابتعاد عن موطن الرواية)، فبُعد مكان الرواية عن الناقد قد يكون سببا في شح المعلومات عن الراوي وعدم الإحاطة بمروياته وتحرير مرتبته، ولهذا فإن من القواعد المعتبرة التي تساعد في تحرير مرتبة الراوي قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه)، ولذا رجح ابن حجر قول من قال بتوثيق الراوي من نقاد أهل المشرق والحجاز، ورد قول ابن عبد البر وابن حزم اللّذيْن ضعّفاه، وقال: " وهذه غفلة منهما وخطأ "، والله أعلم.

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث نذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها:

أولا: النتائج:

1- أن المراد بتعارض الجرح والتعديل: هو أن يقع اختلاف بين علماء الجرح والتعديل في الحكم على راوي الحديث، بألفاظ تحمل معنى التعديل وأخرى تحمل معنى الجرح، لنفس الراوي، وهو نتيجة لاجتهادهم واختلافهم في وجهات النظر، وهو أمر واقع في جميع العلوم.

2- هناك أسباب وعوامل مختلفة أثرت على أحكام النقاد، سواء تعلق الأمر باختلاف معايير العدالة والضبط، أو بتفاوت دلالة الاصطلاحات، أو حتى بالاعتبارات الشخصية والمذهبية، لذا، فإن التعامل مع أحكام الجرح والتعديل يتطلب فهمًا دقيقًا للسياقات التاريخية والعلمية المحيطة بكل ناقد، مع تقدير الاجتهادات المختلفة التي ساهمت في تشكيل هذا العلم.

3- وردت العديد من النصوص عن أئمة الحديث تدل على استعمال قاعدة (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه) خصوصا في الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل.

4- استخدمت قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه) أيضا في التمييز بين الرواة الذين من نفس البلد مع تشابه في الأسماء.

5- استخدمت القاعدة في ترجيح رواية الراوي الذي يكون من بلد الشيخ على الغريب، لأن أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم.

6- ينبغي أن يكون الجارح أو المعدل من بلد الراوي من العلماء العارفين بالجرح والتعديل، ولا ينظر لكلام العامة من الناس عند التعارض.

7- ينبغي أن لا يكون في الجرح أو الجارح من أهل البلد مانع يمنع الأخذ به، كأن يكون سبب الجرح مما لا يجرح به، أو أن يكون الجارح مجروحا في نفسه، أو من المتشددين، أو من جرح الأقران، أو بينه وبين الراوي خلاف عقدي، وغيرها.

8- أن قاعدة: (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه) تعتبر إحدى القواعد المهمة التي يعتمد عليها المحدثون في علم الجرح والتعديل لتقييم الرواة، حيث توفر إطاراً منهجياً لفهم الأحاديث وتحديد مدى صحتها بناءً على معرفة المحدثين من بلد الراوي.

9- أن قاعدة (أهل بلد الراوي أدرى بحديثه) تُعتبر أداة فعالة في تحرير مرتبة الراوي في منظومة الجرح والتعديل، وأنها تزيد من دقة الحكم على الحديث المروي.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

10- أن هذه القاعدة لا تزال صالحة للتطبيق في دراسات حديثة معاصرة، مما يوفر أداة إضافية لتطوير قواعد التوثيق الحديثي وتحليل الأسانيد.

ثانيا التوصيات:

1- في ختام هذا البحث نوصي الباحثين بتشجيع طلاب الدراسات العليا على تناول هذه القاعدة بشكل أكبر، سواء في رسائل الماجستير أو الدكتوراه، لأنها تمثل موضوعًا خصبًا للبحث والتطبيق، وقد تسهم هذه الأطروحات في تقديم رؤى جديدة.

2- نوصي بالاهتمام بهذا الفن من فنون علوم الحديث وهو علم الجرح والتعديل، وإبراز قواعده وضوابطه ودراستها وتطبيقها والاستفادة منها في الحكم على الرواة والمرويات.

هذا وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه أنبنا، والحمد لله أولا وآخرا.

المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل،1271 هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى.
- ابن الصلاح، عثمان، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، 1406هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت.
- ابن حبان، محمد، الثقات،1393هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى.
- ابن حجر، أحمد، تقريب التهذيب،1406، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى.
- ابن حجر، أحمد، تهذيب التهذيب، 1326هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى،
- ابن حجر، أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب،
- ابن حجر، أحمد، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، 1422هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى.
- ابن حزم، علي، المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، 1410هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى.
- ابن عبد البر، يوسف، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.
- ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، 1418، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- البغدادي، أحمد الخطيب، الكفاية في علم الرواية، 1382هـ، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- البلقيني، عمر، محاسن الاصطلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف.
تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان
- الترمذي، محمد، العلل الصغير، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، عليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- الدارقطني، علي، سؤلات الحاكم النيسابوري للدارقطني، 1404هـ ، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى.
- الدمشقي، عبد الرحمن أبو زرعة،1440هـ، تاريخ أبي زرعة الدمشقي،، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية – دمشق.
- الذهبي، شمس الدين، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1405هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الأولى.
- الذهبي، شمس الدين، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب « أربع رسائل في علوم الحديث »)،1410هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة.
- الذهبي، شمس الدين، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 1382هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.
- الزرقي، عادل، قواعد العلل وقرائن الترجيح، 1425هـ، دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.
- الزركشي، عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، 1419هـ، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى.
- السخاوي، محمد، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، 1424هـ، تحقيق: علي حسين ، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى.
- الشايع، عبد العزيز، دراسة الأسانيد،1438هـ، الدار المالكية – تونس، الطبعة: الأولى.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل،1405هـ، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ، الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى.
- العبد اللطيف، عبد العزيز، ضوابط الجرح والتعديل، 1440هـ، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- عتر، نور الدين، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، دار المنهاج القويم، دمشق، الطبعة الأولى،
- العجلي، أحمد، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، 1405هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى.
- العقيلي، محمد، الضعفاء الكبير، 1404هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- اللكنوي، محمد، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل،1407هـ ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة.
- المنذري، عبد العظيم، جواب الحافظ أبى محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة فى الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- المنياوي، محمود، شرح الموقظة للذهبي، 1432هـ، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى.